

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثالث

عبر الانترنت، 16 مايو/أيار - 13 يونيو/حزيران 2021

البند 11 من جدول الأعمال

تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات وعبرها والإجراءات الاستراتيجية الأخرى

من أجل تعزيز التنفيذ

النهج الاستراتيجي طويل الأجل للتعميم

مشروع توصية مقدم من الرئيسة

إن الهيئة الفرعية للتنفيذ،

إنّ تشير إلى المقرر 3/14 الصادر عن مؤتمر الأطراف الذي قرر فيه وضع نهج استراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، ومواصلة تطويره بدعم من فريق استشاري غير رسمي، والنظر في مشورة ذلك الفريق الاستشاري غير الرسمي بشأن سبل دمج تعميم التنوع البيولوجي بشكل مناسب في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وإنّ ترحب بعمل الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم التنوع البيولوجي الذي تم إنشاؤه عملاً بالمقرر 3/14، على النحو المبين في التقرير المرحلي للأمانة التنفيذية،¹

توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر مقرراً على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف،

إنّ يشير إلى المادة 6(ب) من الاتفاقية، التي تقتضي أن تدمج الأطراف صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، إلى أقصى حد ممكن وحسب الاقتضاء، في خطط وبرامج وسياسات قطاعية أو تشمل جميع القطاعات،

وإنّ يعيد التأكيد على الأهمية الحاسمة لتعميم التنوع البيولوجي عبر الحكومة، والمجتمع لتحقيق أهداف الاتفاقية، والحاجة الملحة إلى تعميم التنوع البيولوجي بما يتماشى مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإنّ يؤكد على أهمية تكثيف إجراءات التعميم لتحقيق التغيير التحويلي اللازم من أجل تحقيق رؤية عام 2050، مع الاعتراف بالتحديات المعينة التي تواجهها البلدان النامية في دعم سياسات التعميم والحاجة إلى وسائل ملائمة للتنفيذ وإلى التعاون الدولي المعزز،

1- يرحب بعمل الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم التنوع البيولوجي، على النحو المبين في التقرير المرحلي للأمانة التنفيذية المقدم إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث،²

CBD/SBI/3/13¹CBD/SBI/3/13²

2- *[يعتمد/يحيط علماً بـ/يرحب بـ]* النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي الوارد في المرفق بهذا المقرر كمساهمة مهمة لإعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

3- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى، على جميع المستويات، فضلاً عن الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين إلى استخدام النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي كأداة إرشادات طوعية أخرى في تنفيذ عناصر الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء؛

4- *[يرحب/يحيط علماً/يحيط علماً مع التقدير]* بخطة العمل الطوعية للنهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي،³ ويشجع الأطراف والحكومات الأخرى، على جميع المستويات، فضلاً عن الأعمال التجارية، ووكالات البحث والتطوير، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب، وأصحاب المصلحة المعنيين إلى الأخذ بعين الاعتبار قائمة إجراءات التعميم الممكنة، من أجل دعم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وتنفيذه، التي يتعين اتخاذها على جميع المستويات وعبر الحكومات، والقطاعات الاقتصادية والمجتمع ومن خلال إدراج تلك الإجراءات في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء؛

5- *يطلب إلى* الأطراف ويدعو الحكومات الأخرى على جميع المستويات إلى الإبلاغ عن دراسات الحالة فيها والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وغير ذلك من الخبرات ذات الصلة في تنفيذ النهج الاستراتيجي طويل الأجل وخطة عمله، كجزء من تقاريرها الوطنية وفي آلية غرفة تبادل المعلومات، *ويطلب إلى* الأمانة التنفيذية أن تنظر في هذه المعلومات في الطبعات القادمة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، خبرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين؛

6- *يسلم بعمل* الفريق الاستشاري غير الرسمي، وشبكته الممتدة، ومع الاستعانة بخبراتها، ومشورتها وخبرتها، *يقرر* إنشاء فريق خبراء تقنيين مخصص معني بتعميم التنوع البيولوجي بغية إهداء المشورة إلى الأطراف، والمكتب والأمانة بشأن تنفيذ واستعراض النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي دعماً للإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والإبلاغ عن عمله إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الرابع، بما في ذلك عما يلي:

- (أ) تبادل وتحليل دراسات الحالة، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن ما يلي:
 - (1) تحديد إجراءات التعميم ذات الأولوية في القطاعات التي لديها أكثر التبعيات والآثار على التنوع البيولوجي؛
 - (2) سبل ووسائل تعزيز مشاركة، وتمثيل وقدرات المجتمع المدني في تنفيذ إجراءات التعميم؛
 - (3) مقاييس التنوع البيولوجي التي يمكن أن تستخدمها الأعمال التجارية والجهات الفاعلة الأخرى لدعم تحديد الأهداف القائمة على العلوم؛
 - (4) [الاحتياجات، والتكاليف، والمنافع والنهج لتنفيذ إجراءات التعميم للبلدان النامية، مع مراعاة الفجوات المعينة المالية والتقنية والتكنولوجية والفجوات في القدرات؛]

(ب) التعاون، حسب الاقتضاء، مع فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني برصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الذي سيتم إنشاؤه وفقاً للفقرة 11 من مشروع المقرر المتعلق بالمعلومات العلمية والتقنية لدعم استعراض الغايات والأهداف المنقحة، وما يتعلق بها من مؤشرات وخطوط أساس؛⁴

³ CBD/SBI/3/13/Add.1

⁴ يوجد في الوقت الحاضر في مشروع التوصية CBD/SBSTTA/3/L.3

(ج) تعميق الجهود التعاونية المشتركة وأوجه التآزر مع اتفاقيات ريو والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف)، من بين الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، والمعاهدات مثل اتفاقيات المواد الكيميائية؛⁵

7- يطلب إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ، رهنا بالترتيبات المعمول بها للإبلاغ والرصد والاستعراض للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، إجراء استعراض منتصف المدة للنهج الاستراتيجي طويل الأجل وخطة العمل دعماً للإطار العالمي للتنوع البيولوجي، في إحدى الاجتماعات قبل الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف،⁶ واستعراض التقدم المحرز، والتحديات التي تمت مواجهتها، والدروس المستفادة، مع مراعاة الفجوات المعينة المالية والتكنولوجية والفجوات في القدرات التي تواجهها البلدان النامية في دعم سياسات التعميم، وتحديد أية حاجة إلى مزيد من الإجراءات بشأن التعميم، كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع عشر؛

8- يدعو الأطراف من البلدان النامية، والحكومات الأخرى وفقاً لقدراتها، والجهات المانحة، فضلاً عن المنظمات والمبادرات ذات الصلة، والقطاع الخاص والوكالات الإنمائية متعددة الأطراف، إلى تقديم الدعم المالي لعمل فريق الخبراء التقنيين المخصص؛

9- يدعو الأطراف ويشجع الحكومات الأخرى، بالتعاون مع مختلف القطاعات، على إرساء، أو مواصلة تعزيز، الشراكات الوطنية أو دون الوطنية أو الإقليمية أو العالمية للأعمال التجارية والتنوع البيولوجي كشركاء مؤسسين لتنفيذ النهج الاستراتيجي طويل الأجل وفقاً للأولويات والظروف الوطنية، مع الاستعانة بخبرة الشراكة العالمية للأعمال التجارية والتنوع البيولوجي والمندى العالمي للأعمال التجارية والتنوع البيولوجي والأدوات المرتبطة بهما؛

10- يحيط علماً مع التقدير باستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن تعميم التنوع البيولوجي، ويشجع المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن المصارف الإنمائية العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف، إلى تطوير استراتيجياتها وخططها الخاصة بالتعميم، و/أو تعزيز الموجود منها، بطريقة تتسق مع الولايات والأولويات لكل منها؛

11- [يرحب] [يحيط علماً] بالعمل المنجز بشأن التعميم بموجب بروتوكول قرطاجنة والدعم الذي قدمه الصندوق الياباني للتنوع البيولوجي في هذا الصدد، ويشجع الأطراف في بروتوكول قرطاجنة وأصحاب المصلحة الآخرين على تكثيف جهود التعميم، بالبناء على النهج الاستراتيجي طويل الأجل، ويدعو الجهات المانحة إلى دعم مثل هذه الأنشطة؛

12- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية تعزيز التعميم في برامج المستقبلية، ومساعدة الأطراف من البلدان النامية في إعداد وتنفيذ إجراءات التعميم الخاصة بها، التي تتواءم مع استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي، مع البناء على النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، وفقاً للأولويات والظروف الوطنية⁽⁷⁾؛

13- يحيط علماً بالتقرير المؤقت الذي أعده المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن بناء وجهة نظر مشتركة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن قياس ورصد آثار الشركات وتبعياتها على التنوع البيولوجي والإفصاح عنها؛

⁵ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 1673، العدد 28911)؛ واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية (مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 2244، العدد 39973)؛ واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 2256، العدد 40214).

⁶ يتسق مع الفقرة 3 من مشروع التوصية CBD/SBSTTA/24/L3 بشأن رصد واستعراض الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

⁷ [سيتم إحالة هذا النص إلى بند جدول الأعمال المناسب: حشد الموارد والآلية المالية (البند 6)].

14- يدعو المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات المتعاونة إلى مواصلة العمل بهدف الاتفاق على مجموعة قابلة للمقارنة من القياسات للشركات التي تتعلق بالأسس الثلاثة للاتفاقية التي يمكن إدماجها في إفصاح الشركات وإبلاغها، بما يتماشى مع مجموعة المؤشرات الأساسية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي؛

15- يدعو مديري الأعمال التجارية والمؤسسات المالية إلى تنمية قدراتها الداخلية ومنظمتها من أجل قياس ودمج، فضلا عن الاعتراف بالمخاطر على التنوع البيولوجي، والآثار والتبعيات لإجراءاتها الاقتصادية على التنوع البيولوجي، وتقديم معلومات يمكن التحقق منها وقابلة للقياس وعملية باستخدام المعايير الدولية الموثوقة من أجل تحسين عملية صنع القرار لتعميم التنوع البيولوجي والترويج لمعايير بيئية (بما في ذلك التنوع البيولوجي)، ومعيير اجتماعية وثقافية وللحكومة حسب الاقتضاء؛

16- يطلب إلى الأمانة التنفيذية، رهنا بتوافر الموارد:

(أ) دعم عمل فريق الخبراء التقنيين المخصص حسب الفقرة 6 أعلاه، ولاسيما لإعداد نظرة عامة لحالة تنفيذ برامج العمل القائمة فضلا عن برامج العمل الجديدة المحتملة مع الشركاء المحتملين، بالنظر إلى خطة العمل المقترحة للنهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي³ والمسودة الأولية المحدثة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛⁸

(ب) مواصلة التعاون والتنسيق مع الشبكات الاستشارية المفتوحة العضوية الممتدة في المنظمات والمبادرات ذات الصلة التي تعمل في مجال عناصر مختلفة لخطة تعميم التنوع البيولوجي، والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقيات ريو، واتفاقيات المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخطرة، والمنظمات القطاعية الدولية ذات الصلة وبرامج عملها، والعمليات الأخرى ذات الصلة، مثل تنفيذ برامج العمل في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ومواصلة تنظيم، بالتعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية والمواضيعية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالاقتراح مع أنشطة بناء القدرات، وآلية رصد واستعراض الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، ومهام حشد الموارد والالتزامات، وحلقات العمل والمننديات ذات الصلة بالمناقشة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية، عملا بالمقرر 3/14، الفقرة 19(ز)؛

(ج) التعاون مع أمانات اتفاقيات ريو الأخرى والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وفريق الاتصال المعني بالتنوع البيولوجي في فريق إدارة البيئة في الأمم المتحدة، والشباب، والنساء، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة، على تعظيم أوجه التآزر بين المبادرات المماثلة والمتعلقة بالتعميم والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، واقتراح وسائل تشاركية مجدية، والتي تستند إلى العلوم، وخالية من تضارب المصالح وبموجب النهج التحوطي، والتي تشمل المعارف التقليدية ولا سيما تلك المعارف المتعلقة بقيمة التنوع البيولوجي بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مع موافقتها، وتعزيز التعاون وتسوية النزاعات بين أصحاب المصلحة المعنيين بغية تحسين الحوكمة البيئية حول مشروعات حفظ التنوع البيولوجي؛

(د) مواصلة تعزيز العمل والتعاون فيما يخص مقاييس التنوع البيولوجي على أساس الأدوات والنهج القائمة وكذلك الناشئة، وعلى أساس تعريف الاستراتيجيات للقطاعات الإنتاجية في قرارات أعمالها التجارية من أجل دمج التنوع البيولوجي في محاسبة شركاتها وأطر صنع القرار، مع ضمان مساءلة سلاسل التوريد فيها وفقا للمعايير ومدونات السلوك الدولية؛

(هـ) مواصلة تعزيز، وتوسيع، وتقديم الدعم للشراكة العالمية بشأن الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي ولشراكاتها الوطنية والإقليمية، بغية توسيع نطاق هذه الشراكات، من أجل مواصلة تعزيز فعاليتها كآلية لإشراك الأعمال التجارية وتبادل

الخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي للأعمال التجارية والتنوع البيولوجي كمنصة متعددة أصحاب المصلحة للتبادلات على جميع مستويات الحوكمة ومع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وكذلك لتحديد الثغرات، والفرص، والتحديات والدروس المستفادة في مجال التعميم؛

(و) تعزيز خطة عمل شارم الشيخ إلى كونمينغ من أجل تشجيع وتحفيز الالتزامات بتقديم دعم ملموس للإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والنهج الاستراتيجي طويل الأجل للتعميم، والتنفيذ القطاعي والمجتمعي لسياسات تعميم التنوع البيولوجي، خاصة عن طريق إقامة التحالفات ومجتمعات الممارسات؛

(ز) تقديم تقرير مرحلي عن هذه الأنشطة، فضلا عن أية تطورات أخرى ذات صلة، بما في ذلك مقترحات لإجراء استعراض منتصف المدة للنهج الاستراتيجي طويل الأجل، بما يتسق مع الترتيبات المعمول بها للإبلاغ والرصد والاستعراض الخاصة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الرابع.

المرفق

النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي

مقدمة

1- على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه بالفعل خلال العقد الماضي، يتواصل تراجع التنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي بلا هوادة إلى حد كبير، وهما يهددان بصورة متزايدة التنمية المستدامة ورفاه الإنسان. ومن الضروري إحداث تغييرات عميقة لتحويل الآليات التي توجه التنمية وكذلك قرارات الأعمال التجارية والاستثمار من أجل دمج التنوع البيولوجي في التنمية والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وفي القطاعات الاقتصادية، والسعي نحو آثار إيجابية [صافية] على النظم الإيكولوجية والأنواع. ولتحقيق ذلك، يلزم التعبير عن القيم المتعددة الجوانب للطبيعة في جميع عمليات صنع القرار والإجراءات عبر المجتمع، بما في ذلك في جميع مجالات ومستويات الحكومة، والأعمال التجارية والتمويل. وينص المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، في تقريره عن التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، على ما يلي:

لا يمكن بلوغ أهداف حفظ الطبيعة واستخدامها على نحو مستدام وتحقيق الاستدامة باتباع المسارات الحالية، ولا يمكن تحقيق أهداف عام 2030 وما بعده إلا من خلال تنفيذ تغييرات تحويلية على نطاق العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية.⁹

يجب أن نرفع مستوى الطموح والإرادة السياسية لتعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.¹⁰

2- وقد سلط المقرران السابقان لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن تعميم التنوع البيولوجي (3/13 و 3/14) الضوء بالفعل على أهمية تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية وعبر جميع مستويات الحكومة. ويحدد النهج الاستراتيجي طويل الأجل الحالي لتعميم التنوع البيولوجي أولويات العمل، وذلك بالاستناد إلى الأدلة العلمية للتأثيرات والمنافع المحتملة وفقاً للقدرة والظروف الوطنية للأطراف. وهو يحدد الجهات الفاعلة الرئيسية التي ينبغي إشراكها في تنفيذ مثل هذه الإجراءات والآليات المناسبة للقيام بذلك. ويعترف النهج الاستراتيجي الحالي طويل الأجل بعدم وجود نهج "واحد يناسب الجميع" لتنفيذ سياسات التعميم ويأخذ في الاعتبار الفجوات المعينة المالية والتقنية والتكنولوجية والفجوات في القدرات للأطراف من البلدان النامية لدعم سياسات التعميم. وبالتالي، يسلط النهج الحالي الضوء على أوجه التآزر مع المناقشات بشأن حشد الموارد، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا ويدعو إلى تعاون دولي معزز ووسائل ملائمة للتنفيذ من أجل تعظيم الفرص لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ولا سيما للبلدان النامية.

3- وينبغي الإبقاء على النهج الاستراتيجي طويل الأجل قيد الاستعراض من قبل مؤتمر الأطراف وأن يكون مرناً بما يكفي للاستجابة للظروف والأولويات الوطنية، مع ضمان الاتساق الكامل مع الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة مع الامتناع عن الحكم المسبق على نتائج المفاوضات الجارية في المحافل الأخرى المتعددة الأطراف.

4- وعند تحديد أولويات العمل، فإن النهج الاستراتيجي طويل الأجل سوف:

(أ) يتطرق للضغوط الواقعة على التنوع البيولوجي والمحركات غير المباشرة أو الكامنة وراء تدهور التنوع البيولوجي، وفقاً للأولويات والقدرات الوطنية، بما يتماشى مع توصيات مثل تلك الواردة في تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي

⁹ https://ipbes.net/sites/default/files/2020-02/ipbes_global_assessment_report_summary_for_policymakers_ar.pdf

¹⁰ إعلان كانون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية (CBD/COP/13/24)

وخدمات النظم الإيكولوجية، وفي الطبعة الخامسة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي [فضلا عن الطبعة الثانية من نشرة التوقعات المحلية للتنوع البيولوجي]؛

(ب) يتقاضي الازدواجية وإنما يبني على المقررات السابقة الصادرة عن مؤتمر الأطراف ذات الصلة بالتعميم، مثل برامج العمل المواضيعية والشاملة القائمة، فضلا عن المقررات السابقة بشأن التعميم، والتدابير الحافزة، وتقييمات الأثر، وإشراك الأعمال التجارية؛

(ج) يقوم بالإحالة المرجعية ولا سيما فيما يخص عنصر حشد الموارد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بهدف (1) تيسير حشد الموارد من خلال إجراءات التعميم، (2) وتوليد الموارد اللازمة لإجراءات التعميم والاستفادة منها (3) وبناء القدرات الجماعية للجهات الفاعلة لاتفاقية التنوع البيولوجي على تعميم التنوع البيولوجي؛

(د) يدعم الاتفاقات والنهج البيئية الدولية القائمة والبناء عليها، مثل خطة التنمية المستدام لعام 2030 أو إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، والخبرات والممارسات الجيدة في تنفيذ هذه السياسات العالمية الأخرى.

5- وبمعرض تسهيل الرصد والتقييم، فإن النهج الاستراتيجي طويل الأجل سوف:

(أ) يوفر إطارا مرنا وطوعيا لدعم وتيسير تحديد وتنفيذ إجراءات التعميم ذات الأولوية المحددة وطنيا وما يرتبط بها من أهداف محددة وقابلة للقياس وطموحة وواقعية ومحددة زمنيا، ومعالَم رئيسية، ومؤشرات؛

(ب) يدعم ويدمج عمل الاتفاقية المتعلقة بالغايات والأهداف، والمؤشرات وخطوط الأساس ذات الصلة قيد الاستعراض في الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

6- ومن أجل تسهيل تصميم وتنفيذ إجراءات التعميم ذات الأولوية المحددة وطنيا، ستقوم خطة العمل الطوعية للنهج الاستراتيجي طويل الأجل¹¹ بالإحالة المرجعية أيضا إلى إرشادات تعميم، وأدوات، وحالات ممارسات جيدة مفيدة. وتعتبر الاستراتيجية ومجالات العمل التالية مهمة بوجه خاص كمجالات يتطلب فيها نهج استراتيجي طويل الأجل، ولكنه لا يقتصر على المجالات المشار إليها.

المجال الاستراتيجي الأول: تعميم التنوع البيولوجي عبر الحكومات وسياساتها

الإجراء الرئيسي 1: إدماج الكامل لقيم النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي¹² في التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات،¹³ وإدماج التخطيط المكاني وتطبيق مبادئ نهج النظام الإيكولوجي.¹⁴

الأساس المنطقي: يضمن التعميم عبر الحكومات وسياساتها مراعاة التنوع البيولوجي في جميع مجالات السياسات ذات الصلة في الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالتمويل، والاقتصاد، والتخطيط، والتنمية، والتخفيف من وطأة الفقر، والحد من عدم المساواة، والأمن الغذائي والمائي، والترويج لنهج متكامل للصحة، والبحوث والابتكار، والتعاون العلمي والتكنولوجي، والتعاون الإنمائي، وتغير المناخ والتصحر، فضلا عن السياسات المتعلقة

¹¹ CBD/SBI/3/13/Add.1

¹² انظر المقرر 3/10، الفقرة 9(ب)(2): القيم المتأصلة والقيم الإيكولوجية والجينية والاجتماعية الاقتصادية والعلمية والتنشيفية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصره.

¹³ هدف التنمية المستدامة 15-9، مع خط زمني محدث (2030 بدلا من 2020).

¹⁴ انظر المقرر 6/5. وانظر أيضا <https://www.cbd.int/ecosystem/>

بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية، ولا سيما تلك التي تتعلق بنهج المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل الاستدامة، والإجراءات والمسارات الممكنة،¹⁵ ومجالات الترابط.¹⁶

الإجراء الرئيسي 2: تعميم التنوع البيولوجي في الأدوات النقدية والمالية والمتعلقة بالميزانية، ولا سيما عن طريق إلغاء الحوافز أو إنهاؤها تدريجياً و/أو إصلاحها، بما في ذلك الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من خلال تطبيق التكنولوجيات الابتكارية، ومن خلال تطوير وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الأولويات والظروف الاجتماعية الاقتصادية الوطنية.

الأساس المنطقي: إنهاء أو إصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، عنصرًا حاسمًا في مواعمة الحوافز. وستكون هناك حاجة إلى تقديم الأموال للبلدان النامية من أجل تمويل التنفيذ الوطني للحوافز الإيجابية في بلدان الجنوب.

المجال الاستراتيجي الثاني: إدماج الطبيعة والتنوع البيولوجي في نماذج عمل، وعمليات، وممارسات القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك القطاع المالي

الإجراء الرئيسي 3: انتقال الشركات في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة وعلى المستويات المتناهية والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية وتلك ذات الآثار الأكبر على التنوع البيولوجي، بنشاط نحو التكنولوجيات والممارسات المستدامة والعادلة، بما في ذلك على طول سلاسل التوريد والتجارة والقيمة الخاصة بها، مع إثبات الحد من الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية على النظم الإيكولوجية وخدماتها للناس، والتنوع البيولوجي، ورفاه الإنسان وصحته، بطريقة تتسق وتنسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى.

الأساس المنطقي: يسمح إدماج التنوع البيولوجي، وقيم خدمات النظم الإيكولوجية في القطاعات الاقتصادية بإحداث التغييرات اللازمة في الإنتاج والاستهلاك، مثل دمج الحلول القائمة على الطبيعة في سلاسل الإنتاج، وتقليل هدر الموارد على جميع مستويات الإنتاج والاستهلاك. ويمكن إحداث مثل هذه الإجراءات التحويلية من خلال السياسات المالية والقطاعية ولكن يمكن تشجيعها أيضاً من خلال إشراك الشركات ذات الصلة وربطاتها. ويمكن للشركات، وفقاً للمعايير الدولية، التي تعتبر القيم بالفعل، والتبعيات، والآثار على التنوع البيولوجي عبر سلاسل التوريد الخاصة بها، وأن تعتمد ممارسات مستدامة لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ويمكن أن تدمج معلومات الاستدامة في دورة تقاريرها، وفقاً لمنهجيات متفق عليها. ويمكن أيضاً أن تكون جهة شريكة في تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية للتنوع البيولوجي، وذلك باستخدام المعلومات عن التنوع البيولوجي المستندة إلى العلم والتي يمكن التحقق منها في قرارات المستهلكين والمنتجين، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، على سبيل المثال من خلال تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف، أو إصدار الشهادات أو وضع العلامات الإيكولوجية أو معايير التجارة بين المؤسسات التجارية، حسب الاقتضاء.

¹⁵ موجز التقييم العالمي لوضعي السياسات الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم

الإيكولوجية، الصفحات من 44 إلى 47،

https://ipbes.net/sites/default/files/2020-02/ipbes_global_assessment_report_summary_for_policymakers_ar.pdf

¹⁶ <https://ipbes.net/nexus/scoping-document>

الإجراء الرئيسي 4: تطبيق المؤسسات المالية على جميع المستويات سياسات وعمليات تقييم مخاطر التنوع البيولوجي وتقييم الأثر، وذلك بعد تطويرها لأدوات لتمويل التنوع البيولوجي من أجل إثبات الحد من الآثار السلبية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في محافظها وزيادة مبالغ التمويل المخصص، لدعم نماذج الأعمال التجارية المستدامة وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

الأساس المنطقي: يلزم أن تتسق التدفقات المالية مع مسار يتجه نحو الحياة في انسجام مع الطبيعة وإعادة توجيهها نحو تحقيق الطموح المتعلق بالطبيعة. وينبغي موازنة التمويل العام والخاص بشكل أكثر فعالية مع الأهداف الثلاثة للاتفاقية والسعي إلى زيادة الموارد لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ودعم المجتمعات المحلية وبيئتها أن يتوسع التركيز في الإطار العالمي من "تمويل المشروعات الخضراء أيضاً" إلى "تخصيص النظام المالي ككل".

المجال الاستراتيجي الثالث: تعميم التنوع البيولوجي عبر المجتمع

الإجراء الرئيسي 5: يمتلك الناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة، والوعي، والقدرات من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة التي تنسجم مع الطبيعة، وتعكس القيم المتعددة الجوانب¹⁷ للتنوع البيولوجي ومكوناته¹⁸ ودورها المركزي في حياة الناس وسبل عيشهم، ويتخذون خطوات جنسانية مخصصة وقابلة للقياس نحو الاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الفردية والوطنية.

الأساس المنطقي: يرتبط التعميم عبر المجتمع بالآثار الجنسانية (الإيجابية والسلبية) للأفراد والمجموعات على التنوع البيولوجي، وبالمنافع الاجتماعية والثقافية التي تقدمها النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن القيم الروحية والمتأصلة للتنوع البيولوجي، والتي تعتبر ذات أهمية محورية بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تلعب دوراً مركزياً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولا سيما في أراضيها وأقاليمها. كما يرتبط التعميم بالخطوات التي يمكن اتخاذها، بشكل فردي وجماعي، من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، على سبيل المثال عن طريق تبني أو تعزيز أنماط الحياة المستدامة والاستهلاك التي تقلل من البصمات البيئية. ويمكن تحقيق التعميم على سبيل المثال عن طريق تحديد الاحتياجات الجنسانية المخصصة وإتاحة الوصول إلى التدريب والتعليم وبناء القدرات في مجال التنوع البيولوجي لدعم عمليات صنع القرار التشاركية والشاملة والمنصفة، وتعزيز نظم المعارف التقليدية، وتهيئة الوصول إلى التربية الصحية وآثار الضغوطات البيئية والمنافع بالنسبة للصحة، والاستفادة من أدوات الاتصال القائمة على الأدلة لتوعية الجمهور.

¹⁷ القيمة المتأصلة والقيم الإيكولوجية والجنينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتنقيفية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصره: انظر المقرر 9/10، الفقرة 9(ب)(2).

¹⁸ هدف التنمية المستدامة 12-8 مع تعديل يعكس دور قيم التنوع البيولوجي والإجراءات المتخذة.